المسائل النحوية التي خالف فيها ابن السَّراج البصريين جمعا ودراسة

د. الصادق علي وداعة

جامعة سنار (السودان)

Grammatical Issues in Which Ibn al- Sarraj Opposed the Basrans Collectively and a study

D r .Al Sadig Ali Widaa

https://orcid.org/0009-0001-9348-0570

Sinnar University (Sudan), alsadql629@gmail.com

تاريخ الاستلام: 19 / 08 /2025 تاريخ القبول: 07 / 10 / 2025 تاريخ النشر: 01 / 12 / 2025

الملخص:

هدف هذا البحث إلى الوقوف على المسائل النحوية التي خالف فيها ابن السراح البصريين جمعا ودراسة وعرضها للمناقشة والتحليل ، تأتي أهمية هذا البحث لمكانة ابن السراج الكبيرة ودوره في وضع النحو وتقعيده وتعقيله ، اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي في كتابة هذا البحث ، وذلك بعرض المسالة وذكر رأي ابن السراج فيها ، ثم ذكر أراء النحاة البصريين المخالفة له ، وفي الختام نوصل الباحث لعدد من النتائج والتوصيات أهمها : أن أغلب مسائل الخلاف التي ذكرها ابن السراج في كتابه الأصول إنما هي مسائل تعد في الخلافات الفرعية الدقيقة ، أظهر البحث أن الكثير من المسائل الخلافية بين النحاة كان أساسها الخلاف اللهجي في لغة العرب ، وقد امتد هذا الخلاف إلى إعراب مفردات في نصوص مختلفة تعددت فيها أوجه الرواية والسماع ، من أسباب الخلاف بين ابن السراج والبصريين يعود إلى وحدة العلامة الإعرابية للمفردات التي تتقيد بها الجملة العربية ، على الرغم من اختلاف معانيها النحوية ، ختاما يوصي الباحث الدارسين بالبحث والتقصي في منهج وأسلوب ابن السراج النحوي ودراسة آرائه النحوية والصرفية بصورة أوسع وأشمل .

– ا – .

كلمات مفتاحية: ابن السراج.، المسائل النحوية .، الخلاف النحوي.، البصريين.

Abstract:

The aim of this research is to stand on the grammatical issues in whichIn in Sarrah- inBasri violated - the collection and study and present it for discussion and analysis, the importance of this research comes to the great status ofIn inSarraj and its role in the grammar position, its restriction and its obstruction, the - researcher followed the descriptive and analytical approach in writing this research, by presenting the issue and mentioning the opinion ofIn inSarraj in it, then he mentioned the opinions of the grammar For a - number of results and recommendations, the most important of which are: Most of the issues of the dispute mentioned byIn inSarraj in his book The Fundamentals are issues that are considered in the subtle sub -- differences, the research showed that many of the contentious issues between the grammarians were the basis The syntax of the vocabulary that the Arabic sentence adheres to, despite its grammatical meanings, in conclusion, the researcher recommends research and investigation in the curriculum and method ofIn in-

SarrajinNahwi and the study of his grammatical and morphological views in a broader and most - .comprehensive way.

Keywords: Syntactic; Basrians ; Ibn al-Saraj; Grammatical issues; Grammatical.

مقدمة:

يعتبر ابن السراج علم من أعلام النحو ، وإمام من أئمة الثقافة وشيخ من شيوخ العربية ، وما ذكر عنه ليدل دلالة واضحة على أنه عالم حريٌ بالدراسة جدير بالتقييم ، عاش أكثر من نصف قرن من الزمان شهد حضارة العرب الزاهرة في القرنين الثالث والرابع الهجري ، عاصر التطورات السياسية والاجتماعية و الثقافية ، فهو واحد من العلماء الذين أعطوا العربية الكثير وعنوا بالمحافظة عليها، كالخليل بن أحمد ، وعيسي بن عمر ، وسيبويه ، والأخفش ، والمازني ، فمعظم هؤلاء أخذ منهم ابن السراج ونقل عنهم ، حتى انتهت إليه رئاسة النحو بعد موت أبي العباس المبرد و الزجاج ، وأصبح أستاذاً يُرحل إليه ويُؤخذ عنه .

أسباب اختيار البحث :

من الأسباب التي دفعت الباحث إلى كتابة هذا البحث :

1- ورود وكثرة آراء ابن السراج في كتب النحو والصرف واللغة والرد على المسائل المغلقة التي هي مثار جدل بين علماء النحو والصرف .
2- كثير من النحاة يذهب إلى أن علمي النحو والصرف انتهيا إليه بعد موت الزجاج والمبرد .
3- لم تكن مسائل النحو والصرف مبوبة ومقسمة في كتب الأوائل، حتى جاء ابن السراج فقسمها وبوبها وهذَّب مسائلها وبحثها بحثاً علميا مقارناً بين ما جاء في كتاب سيبويه وتصريف المازني والمقتضب والأخفش وكتب الكوفيين.
4- دراسة التراث النحوي القديم والوقوف على مسائل الخلاف الفرعية الدقيقة بين النحاة .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى الوقوف على المسائل النحوية التي خالف فيها ابن السراج النحاة البصريين ومناقشتها ودراستها وتقديم رؤية شاملة حول هذه الاختلافات ،ومعرفة مدى تأثير هذه الاختلافات النحوية على الفهم اللغوي والنحوي للغة العربية .

منهج البحث :

اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي في كتابة هذا البحث، وذلك بعرض المسالة وذكر رأي ابن السراج فيها ، ثم أراء النحاة البصريين ومناقشتها وتحليلها.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الآتي :

1-فهم أعمق للنحو العربي و تاريخه وتطوره .
2-يوضح البحث الاختلافات النحوية بين المدارس المختلفة .
3-بثري البحث المعرفة النحوية واللغوية .
5-يوفر البحث مرجعا للباحثين والمهتمين بالنحو العربي والمدارس النحوية المختلفة .

أسئلة البحث :

يجيب هذا البحث على الأسئلة التالية :

- هل هناك خلاف بين ابن السراج والبصريين في مسائل نحوية ؟
- ما طبيعة هذا الخلاف وأصله ؟
- هل الخلاف في أصول النحو أم في مسائل فرعية ؟

الدراسات السابقة :

هناك دراسات سابقة تناولت منهج ابن السراج في الخلاف وهى :

- رسالة ماجستير بعنوان :آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه الأصول ، للباحث : عبد العزيز بن حميد بن محمد الجهني ، جامعة أم القرى 1997م.
- منهج ابن السراج ومذهبه النحوي في كتابه الأصول في النحو ، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية .

وهذه دراسة حاولت فيها جمع المسائل النحوية التي خالف فيها ابن السراج أعلام المدرسة البصرية بغية الوقوف على فكرهما وآراء كل منهما ، إن وفقت فمن الله، وإن لم تكن الأخرى فحسبي الاجتهاد وكفى .

المبحث الأول
التعريف بابن السراج

مولده ونشأته :

هو أبو بكر محمد بن السُّري بن سهل النحوي البغدادي ، المعروف بابن السراج (1)، نسبة إلى صناعة السروج، أحد الأئمة المشهورين بالأدب وعلم العربية ، المجمع على نبله وفضله وجلالة قدره في النحو والأدب، كان المبرد يميل إليه، ويشرح له، ويجتمع معه في الخلوات والدعوات ويأنس به ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، فلما مات المبرد تحول إلى حلقة الزجاج ينهل من علمه ويستزيد ، ولكنه بالنظر لما يروى عنه، أنه كان ولوعاً بالثقافات الوافدة ، فاتحاً إلى دراسة الموسيقى والمنطق، اللذين كان لهما الأثر الإيجابي على حياته العلمية ، وبخاصة المنطق، حيث كان أمراً أساسياً في أعمال النحاة، فكان يجتمع بالفارابي يقرأ عليه المنطق ، ويقرأ الفارابي عليه النحو ، وهكذا اشتغل بالمنطق والموسيقى عن النحو ، والظاهر أنه لم يهتم بدراسة النحو والتعمق في مسائله، إلا بعد أن انتهره الزجاج، حتى همَّ بضربه لخطئه في مسألة نحوية قال ابن دستوريه : " رأيت ابن السراج يوما وقد حضر عند الزجاج مسلما عليه بعد موت المبرد فسأل رجل الزجاج عن مسألة، فقال : لابن السراج أجبه يا أبا بكر، فأجابه فأخطأ، فانتهره الزجاج وقال: والله لو كنت في منزلي لضربتك، ولكن المجلس لا يحتمل هذا، وقد كنا نشبهك بالذكاء والفطنة بأبي الحسن بن رجاء، وأنت تخطئ في مثل هذا " فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق، وأدبتني وأنا تارك ما درست منذ قرأت هذا الكتاب يعني كتاب سيبويه.لأني تشاغلت عنه بالمنطق والموسيقى، والآن أنا أعاوده فعاد وصنف ما صنف . (2)

وهكذا أصبح ابن السراج إماما من أئمة النحو البارزين انتهت إليه الرياسة في النحو بعد موت الزجاج (المتوفى 311 هـ)، له حلقة مستقلة يؤمها تلاميذ كثر من أبرزهم -:أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي - أبو سعيد السيرافي- أبو القاسم الآمدي - أبو علي الفارسي .

آثاره :

لقد صنف ابن السراج حسب ما روته كتب التراجم ما ينيف على الخمسة عشر كتاباً ومصنفاً ضاع أكثر منها وهي مقسمة كما ذكر ذلك الدكتور عبد المحسن الفتلي محقق كتاب الأصول ، إلى خمسة أقسام :

1-كتب في اللغة والنحو ومنها :

- كتاب الأصول في النحو ، وهو مدونة يشمل النحو والصرف .
- كتاب جمل الأصول أو مجمل الأصول أو الأصول الصغيرة ، وهو كتاب يعتقد أنه مختصر لكتاب الأصول الكبير.
- كتاب الجمل وهو في النحو أيضاً –شرح كتاب سيبويه – الموجز : كتاب في النحو والصرف .
- الاشتقاق وهو في علم التصريف ، أشار إليه ابن السراج نفسه في ج3ص185 من كتابه الأصول .

2- دراسات في القران الكريم ، ككتاب الاحتجاج .

3- كتب في النقد والشعر ، ككتاب الشعر الشعراء.

4- كتب في الخط والهجاء والعروض .

5- كتب أخرى لم يعرف شيء من مضامينها ككتاب الرياح والهواء .

مذهبه النحوي :

نشأ ابن السراج في بغداد، وقضى نحبه فيها، ولم يألف موطنا سواها ، ففيها نهل العلم على أبرز شيوخها وأغزرهم علما، وأصفاهم موردا، حتى غدا علما من أعلامها يشار له بالبنان . بغداد التي ما إن اتخذها بنو العباس حاضرة لدولتهم الفتية حتى استطاعت ببريقها الجذاب ، ورفاهية الحياة فيها أن تجذب إليها العلماء على اختلاف تخصصاتهم وتنوع مشاربهم. فكان من بين علماء النحو الذين لهم السبق في الوفود إلى بغداد الكسائى ، ثم الفراء زعيما المدرسة الكوفية اللذان استطاعا أن يمكنا النحو الكوفي في بغداد بما نالاه من حظوة عند خلفاء بني العباس، هذا ما ذكره أبو الطيب اللغوي حين قال « : فلم يزل أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريبا، وغلب أهل الكوفة على بغداد، وحد وحدثوا الملوك فقدموهم ، ورغب الناس في الروايات الشاذة ، وتفاخروا بالنوادر، وتباهوا بالتراخيص و تركوا الأصول، و اعتمدوا على الفروع، فاختلط العلم .(3)

ومما ساعد أيضا على تمكن المذهب الكوفي في بغداد إضافة إلى ما ذكرت تعطُّش بغداد وحاجتها الماسة إلى العلم والعلماء وبخاصة في مجال النحو والأدب، باعتبارها حينذاك مدينة ملك و ليس بمدينة علم . يقول أبو الطيب اللغوي « وأما بغداد فمدينة ملك ، وليس بمدينة علم ، وما فيها من العلم منقول إليها ، و مجلوب للخلفاء وأتباعهم ورعيتهم). كما يصف لنا أبو حاتم السجستاني أهل بغداد ، وما هم عليه من تخليط في المفاهيم والمصطلحات ، قبل أن تصبح بغداد حاضرة علم قائلا : (أهل بغداد حشو عسكر الخليفة، ولم يكن بها من يوثق به في كلام العرب، ولا من ترتضى روايته، فإن ادعى أحد منهم شيئا رأيته مخلطا صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة، ولا يفصل بين علماء البصرة بالنحو، وبين الرؤاسي والكسائي، ولا بين قراءة أهل الحرمين وقراءة حمزة توي حفّظ أحدهم مسائل من النحو بلا علل ولا تفسير فيكثر كلامه عند من يختلف إليه ؛ وإنما هم أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسير اسما يخترعه لينسب إليه ، فيسمي الجر خفضا، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر حروف الصفات ، والعطف النسق ومفاعيلن في العروض وفعولان ونحو هذا من التخليط .(4)

كتاب الأصول :

أولا : سبب التسمية :

ذكر ابن السراج الغرض من تأليف كتابه الأصول ، فقال : " وغرضي في هذا الكتاب ذكر الغلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشائع ، لأنه كتاب إيجاز"([5]) كما ذكر أيضا حين قال : " قد فرغنا من ذكر

المرفوعات والمنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارا كافياً فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب ، لأنه كتاب أصول "(6) ، وذكر ذلك أيضا في قوله : " قد انتهينا إلى الوضع الذي يتساوى فيه كتاب الأصول وكتاب الجمل بعد ذكر الذي والألف واللام ... " (7).

ومما لا شك فيه أن هذا الكتاب هو أول كتاب حمل عنوان الأصول في النحو ، وبهذا يكون ابن السراج أول من استخدم هذا المصطلح " الأصول " ،و الذي يبدو أن ابن السراج لم يكن يقصد بالأصول ذلك المعنى الاصطلاحي القائم على التنظير والتقنين أو ما يعرف بأدلة النحو الإجمالية ، بقدر ما كان يسعى إلى ضبط قواعد النحو الأساسية ، والعناية بدراستها وجمع مسائله وترتيبها ، مكتفيا بالإشارة إلى الأصول التي تبنى عليها تلك القواعد ، وعليه استطيع القول أن أصول ابن السراج تعتبر البذور الأولى التي تنامت عليها أدلة النحو الإجمالية ، حتى أصبحت فيما بعد هي المقصودة بالدراسة والتأليف .

ثانيا : مادته العلمية :

كان ابن السراج منهجياً بكل المقاييس ، حيث أنه لم يشرع في عرض أبواب كتابه إلا بعد أن مهد لها بتحديد مفهوم النحو ، وذكر اعتلالات النحويين ، لما لها من علاقة بتعليم النحو ودراسته ، ليذكر بعدها أقسام الكلم، معرفا كل قسم منها، ذاكراً علاماته ، ثم بعد ذلك شرع في عرض أبواب كتابه ، مراعياً مدى ترابط هذه الأبواب وخدمة السابق منها للاحق ، فكانت البداية بباب مواقع الحرف إثر انهاء حديثه عن الحروف وائتلاف الكلم ، ثم باب الإعراب والمعرب والمبني ، ذاكراً في مستهله علامات الإعراب الأصلية منها والفرعية في الأسماء والأفعال ، ثم الحديث عن العوامل من أسماء و أفعال وحروف وما لا يعمل منها، ثم انتقل إلى الحديث عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات من الأسماء ، وقام بشرح كل صنف ، فذكر قواعده أسهب في شرحها مع التمثيل ، وذكر بعض الشواهد عليها .

ومما يلاحظ عليه أنه قد يضطر أحياناً إلى فتح أقواس للحديث عن موضوع قد يبدوا نشازاً وهو ليس كذلك –ضمن التتابع المنهجي والتسلسل المنطقي لدروس الباب الواحد، كحديثه عن فعل التعجب والفعلين (نعم وبئس) وباب النكرة والمعرفة ، والظاهر أن هذه التقسيمات والتعريفات إن دلت على شيء، فإنما تدل على ولع ابن السراج بالتقسيمات العقلية على طريقة المناطقة وألفاظهم ن قصد الحصول على نحو جامع مانع ، ومما يلاحظ أيضا أن ابن السراج لا يؤجل الحديث عما يراه شديد الصلة بموضوع الباب المطروق ، ولا أدل على ذلك من حديثه بإسهاب عن الفعل المتعدي إلى مفعولين وغلى ثلاثة مفاعيل عقب حديثه عن المفعول به . ويستمر في عرض مادة كتابه وبمنهجية راقية، حيث لا يبخل على القارئ بتوضيحاته كعادته .

المبحث الثالث

الخلاف النحوي مفهومه واسبابه

الخلاف لغةً:

الخلاف والمخالفة : مصدر " خالف" وهو : المضادة ، وقد خالفه مخالفة وخلافا ، وفي المثل : (إنما أنت خلاف الضبع الراكب) ، أي : تخالف خلاف الضبع ؛ لأن الضبع إذا رأت الراكب هربت منه حكاه ابن الأعرابي وفسره بذلك .(8)

والخلاف ضد الموافقة ، وخالفه خلافا ، ضد وافقه ، واختلف ضد اتفق ، وتخالفوا ، واختلفوا ضد توافقوا ، واتفقوا .

تقول : خالفني عن كذا إذا ولى عنه وأنت قاصده ، وخالفني إلى كذا . إذا قصده وأنت مول عنه . (9)

وتخالف الأمران واختلفا : لم يتفقا ، وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف ، وقوله عز وجل : ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ﴾ (10) ، أي : في حال اختلاف أكله (11) وقولهم : اختلف الناس في كذا ، والناس خلفه ، أي : مختلفون ؛لأن كل واحد منهم ينحي قول صاحبه ، ويقيم نفسه مقام الذي نحّاه (12) ، وقوله تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (13) أي : في إصابة القول.

الخلاف في الاصطلاح :

لا يختلف مدلول الخلاف في الاصطلاح عنه في اللغة، فمعانيه تدور في الاختلاف والمخالفة والخلاف : هو أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله وقوله (14)، ويعبر بالخلاف عموما لإرادة المسائل المختلف فيها على وجوهها المتعددة **(15)**.

نشأة الخلاف وتطوره:

بدأت ملامح الخلاف تتسع عند علماء الطبقة الثانية من علماء البصرة ،ومنهم :(عبد الله بن أبي إسحاق ، وأبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر)، فقد كان علماء هذه الطبقة أوفر حظا في هذا الشأن ممن سبقهم من علماء الطبقة الأولى، فقد ازدادت المباحث لديهم ، وأضافوا كثيرا من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينهم، فعبد الله بن أبي إسحاق كان أول من نشط للقياس وأعمل فكره فيه، وخرج عليه مسائل كثيرة ، وافقه عليه عيسى بن عمر ، وخالفهما بعض معاصريهم ، فانفسح ميدان القول في هذا العلم (16) ، فلم يقتصر الخلاف بين النحاة إلى انتقاد بعضهم بعضا ، وإنما توسع ليشمل القراء والشعراء ، ولم يتوقفوا عند معاصريهم وإنما امتد ليشمل متقدمي القراء وشعراء العصر الجاهلي ، والمخضرمين ، وقد وصل الأمر إلى أن فرض النحاة أنفسهم على معاصريهم من الشعراء (17) ، والذي أعطى النحاة هذه السطوة والمكانة هو سعيهم إلى حفظ اللغة وسلامة القرآن بعد أن بدأ الضعف يتطرق إلى اللغة ، وبعد أن فشا اللحن بين الأقدمين اعتقد النحاة أن العربي يجوز عليه الخطأ ويصدر عنه الغريب ، فهم لذلك جديرون بأن ينظروا فيما قالت العرب ، وأن يتجهوا إلى أفصحها لسانا وأقواها بيان (18) ، فظهرت عند نحاة هذه الطبقة ،ولاسيما عند عبد الله بن أبي إسحاق ، وعند عيسى بن عمر ظاهرة الطعن على العرب ، [19] وعدم التسليم بكل ما تقوله العرب، وأن العرب يجوز عليهم الخطأ ، فقد كان عيسى بن عمر (ت149هـ) يأخذ على النابغة الذبياني قوله :

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنْ الرَقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُ نَاقِعٌ [20]

حيث اعتبر أن موضع "ناقع " يجب أن يكون منصوبا على الحال وليس مرفوعا ، وجهه أن يكون : السُّمُ نَاقِعَاً (21) ، وقد عيَّب علي النابغة قوله في داليته المشهورة :

أَمِنْ آل مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِ عَجْلاَنَ ذَا زَادٍ وغَيْرَ مُزَوَدِ

أشار العلماء إلى أن النابغة الذبياني أخطأ في قوله : " من المنية رائح أو مغتد " حيث أن "أمن " ليس من صيغ الاستفهام المعروفة في العربية .

وقوله :

زَعَمَ البَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَداً وَبِذَاك خَبَّرَنا الغُرَابُ الأَسْوَدُ

فلما لم يفهمه أتى بمغنية فغنته ومدت الوصل وأشبعته ، ومطلت واو الوصل فلما أحسه عرفه واعتذر منه وغيره إلى قوله : وبذاك تنعاب الغراب الأسود .[22]

وكان أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) يخطئ ذا الرمة في قوله :

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْراً (23)

ويقول : ((أخطأ ذو الرمة في قوله هذا ، لا تدخل إلا بعد تنفك وتزال)) .(24)

ومن مؤاخذات أبي عمرو بن العلاء للشعراء قوله : ((عمر بن أبي ربيعة حجة في العربية ، وما آخذ عليه شيء إلا قوله :

(ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهرا) (25) استخدام كلمة " بهرا" حيث اعتبرها غير موفقة في هذا السياق ، و"البهر" في اللغة تعني: "الكذب " أو المبالغة في القول . وله فيه عذر إن أراد الخبر لا الاستفهام) .(26)

فيما كان عبد الله بن أبي إسحاق يتتبع الفرزدق ويخطئه ، فقد خطأ الفرزدق في قوله :

وَعَضُ زَمَانٍ يَابْنَ مَرْوان لمَ يَدَع مِنْ المَالِ إلَّا مُسْحِتاً أَوْ مُجْلِفُ (27)

فقال له ابن أبي إسحاق : على أي شيء ترفع" أو مجلف " ؟ فيقول الفرزدق: "على ما يسوؤك وينوؤك " ، فيقول أبو عمرو: أصبت هو جائز على المعنى ، أي لم يبق سواه ، ويبدو من الرواية أن أبا عمرو بن العلاء مؤيد لما جاء به الفرزدق، أن "مجلف " مرفوع بتقدير فعل محذوف ، أما رأي ابن أبي إسحاق فهو أن كلمة (مجلف) ينبغي أن تكون منصوبة عطفا على (مسحتا) المنصوب (28) ، وعندما يسمع الفرزدق يمدح يزيد بن عبد الملك بقوله :

مُسْتَقْبِلَينَ شَمَالَ الشَّأم تَضْرِبُنَا بَحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُور

عَلَى عَمَائِمَنا تُلْقَى وَأَرْحُلِنا عَلَى زَوَاحِفُ تُزْجَى مَخَهَارِير (29)

يقول له : أسأت إنما هو مخحرير ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع، فلما ألحوا على الفرزدق قال : ((على زواحف نزجيها محاسير)) (30) وقد كان يونس يرى أن ما قاله الفرزدق جائز حسن ، وحتى عندما يهجو الفرزدق ابن أبي إسحاق بقوله :

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ الله مَوْلىً هَجَوْتَهُ وَلَكِنْ عَبْدُ الله مَوْلىَ مَوَالِيا

لا يسلم هذا الهجاء من انتقاد ابن أبي إسحاق ، فلا يعنيه هذا الهجاء قدر عنايته بضبط اللغة ، فيقول : لقد لحنت في هذا، وكان ينبغي أن تقول : "مولى موالٍ" (31) بحذف الحرف الأخير من الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر .

وما فعله نحاة الطبقة الثانية البصرية من تغليط للشعراء دفع متأخري النحاة إلى تخطئة من يحتج بشعره من الجاهليين، فقد نقل السيوطي في المزهر عن علماء اللغة والنحو أقوالا كثيرة لنحاة ولغويين أجازوا لأنفسهم تغليط الشعراء (32) ، فقد غلط النحاس زهير بن أبي سلمى في قوله :

فَتَنْتِجُ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشْأَم كُلُّهُمْ كَأَحْمَرِ عَادٍ ثُمَّ تَرْضَعْ فَتَفْطِمُ (33)

فزعم أنه يريد "كأحمر ثمود" فغلط ، وكان ابن فارس يقول :((ما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الغلط والخطأ ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود " كقوله : ألم يأتيك والأنباء تنمي (34)

وقوله : لما جفا إخوانه مصعبا.

وقوله : قفا عند مما تعرفان ربوع .

فكله غلط وخطأ)) (35) .

أما الموقف الذي اتخذه النحاة من القراء ، فلم يختلف كثيرا عن موقفهم من الشعراء ، فكما لم يسلم الشعراء من تغليط النحاة وتخطئتهم ، كذلك لم يسلم القراء، فقد ضعف النحاة قراءة بعضهم ، واتهموا بعضهم بالجهل بأصول العربية ، كما فعلوا مع ابن عامر مقرئ أهل الشام ،وحمزة بن حبيب الزيات أحد قراء أهل الكوفة، ونافع مقرئ أهل المدينة (36) ، فعدوا قراءة ابن عامر: ﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ** ﴾ (37) ، قراءة ضعيفة وقد وهم فيها القارئ ، وإنما دعا ابن عامر إلى ذلك أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) بالياء ،ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو فدل على صحة ما ذهبوا إليه (38).

استمر الخلاف هادئا إلى عهد الخليل في البصرة ، والرؤاسي في الكوفة ، اشتد بين الكسائي وسيبويه ، وأول مظهر من مظاهر الخلاف بين المدرستين ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي بحضرة يحيى بن خالد البرمكي في المسألة الزنبورية ، ومناظرة الكسائي مع الأصمعي بحضرة الرشيد في رفع (رئمان) ونصبها وجرها من قول أفنون التغلبي :

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي العَلَوق بِه رِئمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَبَنِ (39)

وهذه المناظرات لا تعدو أن تكون مظهرا من مظاهر التنافس بين العلماء؛ للوصول إلى الرزق أو بلوغ المنزلة عند السلطان ، فقد جاء سيبويه من البصرة؛ ليحل في بلاط الخلافة سيدا للعلماء ، وبهذا يفقد الكسائي ما يشغله في قلوب ذوي الأمر (40) ، فالخلاف إذن بدأ مبكرا ، لكنه لم يتخذ شكل العصبية المذهبية إلا عند المتأخرين ، وذلك عندما أصبح كتاب سيبويه الأساس الذي يقوم عليه الخلاف، فهو قد ضمنه كثيرا من المؤاخذات النحوية ، فقد غلط فيه عيسى بن عمر ويونس والخليل ، واتهم بعض العرب بالوهم في بعض الأساليب التي رويت وبذلك فتح سيبويه باب المؤاخذات النحوية واسعا على مصراعيه ، ولم ينج كتابه نفسه من تخطئة النحويين (41) ، فقد نظر فيه الأخفش ، وكان يعلق عليه تارة ويخطئ تارة وتارة يستدرك ، وكذلك فعل الكسائي والفراء والمازني وغيرهم ، فجميعهم قروؤا الكتاب وعنوا به وعلقوا عليه ، وكانوا يختلفون مع صاحبه في بعض المسائل (42) ثم جاء المبرد فجمع هذه التعليقات وزاد عليها شيئا في كتاب سماه (مسائل الغلط) ثم دار الخلاف في هذه التعليقات فألفت الردود والكتب (43) واشتد الخلاف واتخذ إطار المذهبية بعد التقاء المذهبين في بغداد فظهر نحاة متعصبون انقسموا على أنفسهم ثعلب (ت291هـ) وتلاميذه، والمبرد (ت285هـ) وتلاميذه ،واشتد الأمر كثيرا بمجيء السيرافي(ت368هـ) وأبي علي الفارسي(ت377هـ) ، والرماني (ت384هـ) ، إذ اتخذ الخلاف شكلا من أشكال الجدل والمنطق والفقه .

أسباب الخلاف :

أسباب الخلاف بين النحاة كثيرة ، وهي مثار خلاف بين الباحثين قديما وحديثا ، ولكن يمكن إرجاع أسباب الخلاف النحوي إلى الآتي :

أ. **طبيعة اللغة العربية** ، التي تمتاز بالاتساع وغزارة الألفاظ ؛ لأنها تنتشر في أراض مترامية الأطراف ، في قبائل تفصل بينهم الحواجز الطبيعية ، فتكون لكل منهم لغته الخاصة ، حتى يكاد بعضهم لا يميز لغة الآخرين حتى قيل: ((ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ، ولا عربيتهم بعربيتنا)) (44) مما يعني وجود أكثر من عربية يترتب عليها اختلاف في استخدام بعض المفردات ، فالحميريون يقولون للرجل : ثب ، أي اجلس ، على حين أن الوثب في لغة نزار الطمر (45) ، والتميمي يقول : مصوون ومطيوب ، فيتم اسم المفعول من الأجوف والآخرون يلتزمون الحذف في هذا البناء ، والحجازي يقول : استحيي بياءين ، والتميمي يقول : استحي بياء واحدة (46) . فاختلاف اللغات بين القبائل العربية جعل العلماء يتفاوتون في تحديد اللغة الفصيحة ، إذ رأى أبو عمرو بن العلاء أن لغة هوازن وسفلى تميم هي اللغة الفصيحة، ويرى الفراء وثعلب وابن فارس أن لغة قريش هي اللغة الفصيحة ، ويراها ابن جني في لغات شتى ، وعلى هذا اختلف النحويون واختلفت أقيستهم في صياغة القواعد ؛ لأن ما يصل إلى أحد النحويين من مادة لغوية أو نحوية لا يصل إلى نحوي آخر ، فيعد هذا سببا للحكم على لغة ما بالشذوذ ؛ لأنها غير مسموعة (47) ، إذ تكون الظواهر القليلة الشيوع مدعاة لاختلاف النحاة في النظرة إليها .

ب. **الاختلاف المنهجي** : اتخذ الكوفيون منهجا يختلف كثيرا عن منهج البصريين ، فإذا كان منهج أهل البصرة أساسه القياس على الكثير ، ونبذ القليل النادر والتعليل والتأويل ، فإن الكوفيين اعتمدوا على السماع العام قليلا كان أم كثيرا ، ومن هنا زاد البعد بين الفريقين تبعا لاختلافهم في السبيل الذي أدى بهما إلى النتائج المتضادة والقواعد المختلفة ، وهذا الاختلاف المنهجي تمثل في النزعة العقلية ، والفلسفية لدى بعض النحاة ، أو الاهتمام بالسماع وتغليبه على النزعة العقلية لدى بعضهم الآخر ، وتأثر بعضهم بالعلوم الأجنبية ، أو الإسلامية مما ساعد على طبع درسهم النحوي بطابع وسمات مميزة . (48)

ج . **طبيعة النحو العربي** التي تقوم على الاجتهاد والتعليل تجعل النحوي يجتهد آراء نحوية ينفرد بها ، مما يؤدي إلى تباين وجهات نظر النحاة في التعليل والاجتهاد ؛ لأن الاجتهاد يقوده إلى طرح العلل والظواهر النحوية لتعزيز الرأي الذي يراه ، ومن الطبيعي أن يجتهد النحوي بقدر ما يمتلك من حس لغوي ونفاذ ذهني ، تمليه عليه ثقافته اللغوية واجتهاده الشخصي (49) .

د . **التنافس بين العلماء** من أهم الأسباب التي كانت وراء الخلافات النحوية في القرن الثاني الهجري ، فقد سعى علماء المصرين البصرة والكوفة إلى إظهار مقدرتهم العلمية ، بغية كسب جاه علمي أو مالي مما أدى إلى ظهور آراء متباينة ، كل رأي منها يعبر عن شخصية صاحبه ، وقد أسهم الخلفاء والأمراء في إثارة التنافس بين العلماء ، فكانت أغلب المنافسات على أيديهم ، فحكموا في كثير منها ، فنصروا وخذلوا ، ورفعوا وخفضوا ، فكان لذلك أثره في زج العلماء بأنفسهم في هذا التنافس الذي كان يأمل كل واحد فيه أن يكون المجلى (50)

هـ . **الدو افع المادية والأطماع الشخصية ، والعصبية للبلد** ، من أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء ، ولونت الخلاف بشيء من العنف، فهذا اليزيدي يقول في مدح البصريين وذم من خالفهم من الكوفيين :

أَمَّا الْكِسَائِي فَذَاكَ أُمْرؤٌ ... فِي النَّحْو حَارسٌ غَيْرَ مُرْتَاد
وَهُوَ لِمَنْ يَأْتِيهِ جَهْلاً بِهِش ... مِثْلَ سَرَابِ البِيدِ لِلصَادِي (51)

وكذلك هجاء المبرد البصري لثعلب الكوفي بقوله :

أُقْسِمُ بِالْمُبْتَسِمِ العَذْبِ ... وَمُشْتَكَى الصَّبِ إِلَى الصَّبِ
لَوْ أَخَذَ النَّحو عَنْ الرَّبِ ... مَا زَادَهُ إِلَّا عَمَى القَلْبِ

فيرد عليه ثعلب :

يشْتُمَنِي عَبْدٌ بِنِي مُسْمِعٌ ... فَصُنْتُ عَنْهُ النَّفَسَ وَالعِرَضَا
وَلمَ أَجِبْهُ لِاحْتَقَارِي لَهُ ... مِنْ ذَا يَعَضُ الكَلَبَ إِنْ عَضَّا (52)

المبحث الثالث

المسائل النحوية التي خالف فيها ابن السراج البصريين

المسألة الأولى: (ما) أهي اسمٌ أم حرف ؟

عند ابن السراج (اسم) وعند سيبويه والمبرد وأبوعلي الفارسي والرضي أنها (حرف) .

المناقشة والتحليل :

خالف ابن السراج سيبويه والبصريين في (ما)، فعدَّها اسماً، لأن صلتها لابد أن تشتمل على ضمير يرجع إلى (ما) بخلاف صلة (أن) فلا يحتاج أن يكون معها عائد، لأن (أن) حرف والحروف لا يكنى عنها ولا تضمر، وعلَّل سبب عده (ما) اسماً، فقال: (والذي يوجب أن (ما) اسم وليست حرفاً كـ(إن) أنها لو كانت كـ(إن) لعملت في الفعل كما عملت (إن)، لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء ، تعمل في الأفعال، فلمَّا لم نجد أنها عاملة حكمنا بأنها اسم) .(53)

فيما ذهب سيبويه إلى أنها حرف ، فقال : (حدثنا أبو الخطاب : ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضر ، فما مع الفعل بمنزلة اسم ، نحو : النقصان والضرر) (54) ، وقال أيضا : (ومن ذلك : ائتني بعد ما تفرغ ، فما تفرغ بمنزلة الفراغ) (55) ، فسيبويه يعدها حرفا مثل (أن) .

واستحسن المبرد رأي سيبويه وصوَّبه، فذكر أن سيبويه يقول: (إذا قلت: أعجبني ما صنعت، فهو بمنزلة قولك: أعجبني أن قمت، فعلى هذا يلزمه: أعجبني ما ضربتَ زيداً، كما تقول: أعجبني أن ضربت زيداً. والقياس والصواب قول سيبويه) . (56)

وأخذ أبو علي الفارسي بقولي سيبويه والمبرد ، وعلل سبب اختياره ، لحرفية (ما) فذكر أن (ما) مع ما بعدها من الفعل بتأويل مصدر ، وأنه ليس باسم ، لأنه وجد صلته في مواضع ، لا يجوز أن يعود منها إليه يشيء ومن ذلك قوله تعالى :﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾(57) ، وقوله : ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (58) ، والدليل على أن (ما) في مثل هذه المواضع مع ما بعدها بمنزلة المصدر ، تعرّي صلته من العائد إليه ، ولو كان اسماً موصولاً ك (الذي) لما جاز أن تعرّى الصلة في موضع من المواضع من العائد) .(59)

ولم يوافق الرضي ابن السراج في جعله (ما) اسما ، فقال : (خالف ابن السراج والأخفش النحاة في كون (ما) المصدرية حرفا، وجعلاها اسما، فهما يقدران في صلتها ضميراً راجعاً إليها و(ما) كناية عن المصدر ، وليس بوجه) (60)

المسألة الثانية : (إن) المخففة إذا كانت بمعنى (ما) هل تعمل عمل (ما) في نصب الخبر؟

يرى ابن السراج أنَّ (إن) المخففة تعمل عمل (ما) ك(ليس) ، ويرى سيبويه وجمهور البصريين غير ذلك .

المناقشة والتحليل :

خالف ابن السراج سيبويه والبصريين في إجازة نصب (ما) خبرها ، على التشبيه بـ(ليس) كما فعل ذلك في (ما) ، وذهب سيبويه إلى أن (إن) المخففة لا ينصب خبرها ، لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام ، ولا تغير الكلام . (61)

وذهب أبو علي الفارسي مذهب سيبويه ، وردَّ قول ابن السراج والمبرد ، فذكر أنَّ القول غير هذا الذي ذهب إليه ابن السراج، لأن (إن) المخففة لها أربعة مواضع :

الأول : (إن) التي تكون في الجزاء ، نحو : إن تأتيني آتك .

الثاني : أن تكون في معنى (ما) نفياً ، تقول : إن زيدٌ منطلق ، تريد : ما زيدٌ منطلق.

الثالث : أن تدخل زائدة مع (ما) فتردها إلى الإبتداء ، كما تدخل (ما) على (إن) الثقيلة فتمنع عملها، نحو : ما إن يقوم زيد ، وما إن زيدٌ منطلق ، ولا يكون الخبر إلا مرفوعاً .

الرابع : أن تكون مخففة من الثقيلة ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك إدخال اللام على الخبر (62) .(

المسألة الثالثة : هل يجوز وصف المعارف بالجمل ؟ وتأويل قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ **(63)**

لا يجيز ابن السراج وصف المعارف بالجمل ، خلافا للأخفش وأبو علي الفارسي .

المناقشة والتحليل :

اختلف ابن السراج مع الأخفش في إجازة وصف المعارف بالجمل ، فذهب الأخفش إلى إجازة ذلك بأن يجعله حالاً ، وتأوَّل على ذلك قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فقال : (حصرة صدورهم) ، فـ(حصرة) اسم نصبته على الحال ، و(حصرت) : على وزن (فعلت) وبها نقرأ) . (64)

أما ابن السراج لم يجز ذلك ، وعدَّه قبيحاً ، فقال : " وتقول : إن أفضلهم الضارب أخا له . كان صالحا . ، فقولك : (كان صالحا) صفة لقولك : (أخا له)؛ لأن النكرات توصف بالجمل ، ولا يجوز أن تقول : إن أفضلهم الضارب أخاه . كان . صالحا ، فتجعل : (كان صالحا) صفة لأخيه ، وهو معرفة ، فان قال قائل : فإنها نكرة مثلها فأجز ذلك على أن تجعله حالا ، فذاك قبيح" . (65)

وقد ردَّ الفارسي ما ذهب إليه ابن السراج وأستاذه المبرد ، من أن جملة (حصرت صدورهم) جملة دعائية بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم .(66)

المسألة الر ابعة : حاشا هل هي حرف أم فعل ؟

عند ابن السراج (حرف) ، وعند المبرد وبعض البصريين أنها (فعل) .

المناقشة والتحليل :

اختار ابن السراج كون (حاشا) حرف جر، وخالف أستاذه المبرد ومن تبعه من البصريين من أنها بمنزلة (خلا) وأنها تأتي فعلاً ، عندما قسَّم أدوات الاستثناء ذكر في قسم الحروف (حاشا) كما ذكرها سيبويه ، فقال : " وأما الثالث : فما جاء من الحروف في معنى (إلا) ، قال سيبويه من ذلك (حاشا) وذكر أنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر (حتى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء) . (67)

فيما ذهب المبرد إلى جواز مجيئها فعلا ، فقال : " إنما (حاشا) بمنزلة (خلا) ، ولأن (خلا) إذا أردت به الفعل ، إنما معناه : جاوزه ، من قولك : (خلا - يخلو) ، وكذلك (حاشا – يحاشي) ، ومنه قولك : أنت أحب الناس إلي ولا أحاشي أحدا ، أي: ولا استثني أحدا ، فتصييرها فعلا بمنزلة خلا في الاستثناء . (68)

وفي حرفية (حاشا) أو فعليتها اختلف البصريون فيما بينهم ، فسيبويه وأكثر البصريين يذهبون إلى أنها حرف دائما بمنزلة (إلا) لكنها تجر المستثنى ، وذهب الجرمي ، والمازني ، والمبرد ، والزجاج ، والأخفش ، وأبو زيد ، والفراء ، وأبو عمرو الشيباني ، إلى أنها تستعمل كثيرا (حرفا جارا) وقليلا (فعلا متعديا جامدا) ؛ لتضمنه معنى (إلا) (69) .

المسألة الخامسة : هل المعارف معارف قبل النداء ، وهي في النداء معرفة كما كان ، أو هي معرفة بالنداء فقط ؟

يرى ابن السراج أن المعارف معرفة قبل النداء ، خلافا لسيبويه والمبرد .

المناقشة والتحليل :

ذهب ابن السراج إلى أن المعارف معارف قبل النداء ، وهي في النداء معرفة كما كانت ، فرد ما ذهب إليه المبرد واستدل على سبب رده أنه لو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعريفه ، ويحيل قول من قال : إنه معرفة بالنداء فقط ، إنك قد تنادي باسمه من لا تعلم له فيه شريكا ، كما تقول : يا فرزدق أقبل ، ولو كنت لا تعرف أحدا له مثل هذا الاسم ، ولو لم يكن عرف أن هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته به ، ومن قال : يا زيد إنه معرفة بالنداء، فهذا من وجه حسن ،ومن وجه قبيح ، أما حسنه : فأن يعني : أن أول ما يوضع الاسم، ليعرف به الإنسان أنه ينادى به فيقول له أبوه ، أو من سماه مبتدأ : يا فلان ، وإذا كرر ذلك عليه علم أنه اسمه، ولولا التكرير أيضا ما علم ، فمن قال : إن الاسم معرفة بالنداء ، أي: أصله وبه صار يعرف المسمى ، فحسن ، وإن كان أراد : أن التعريف الذي كان فيه قد زال ، وحدث بالنداء تعريف آخر ، فقد تبين وجه الإحالة فيه ويلزم قائل هذا القول شناعات أخر ، وأما قولك : يا رجل ، فهذا نكرة لاشك فيه قبل النداء ، وإنما صار باختصاصك له ، وإقبالك عليه في معنى : يا أيها الرجل ، فرفع ، وإنما ادعى من قال : إن : يا زيد معرفة بالنداء ، لا بالتعريف الذي كان له قبل : أنه وجد الألف واللام لا يأتيان مع (يا) في التعريف وفي التثنية ، ألا ترى أنك تقول : يا زيدان أقبلا ، ولولا (يا) ، لقلت : الزيدان إذا أردت التعريف ، وإنما حذفت الألف واللام استغناء بـ(يا) عنهما ، إذ كانتا آلة التعريف ، كما حذفنا من النكرة في النداء أيضا ، ووجدنا ما ينوب عنهما، فليس ينادى شيء مما فيه الألف واللام إلا (الله) عز وجل . (70)

وقد كان سيبويه لا يجيز النداء مما فيه الألف واللام ، إلا(الله) عز وجل، فذكر أنه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه الألف واللام ، إلا انهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم ، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من الحروف نفسها، وكأن الاسم والله اعلم إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفا منها ، فهذا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من الحروف نفسها. (71)

المسألة السادسة : هل يجوز الفصل بين حروف الجر و ما عملت فيه ؟

يجيز ابن السراج الفصل بين حروف الجر وما عملت فيه ، ويرى سيبويه و الأخفش خلاف ذلك .

المناقشة والتحليل :

اختلف ابن السراج مع الأخفش وسيبويه في إجازة الفصل بين حروف الجر وما عملت فيه ، فذهب الأخفش إلى إجازة ذلك فقال : (والله .رجل قد رأيت ، ورب رجل قد رأيت)، ويقول سيبويه : " لأنه قبيح أن تفصل بين الجار المجرور لان المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة " . (72).

فيما ذهب ابن السراج إلى الإعتراض ،فقال : (لا يجوز عندنا ؛ لأن حروف الجر لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه) .(73)

وما ذهب إليه ابن السراج هو مذهب سائر النحويين .

وممن أجاز ذلك خلف الأحمر ، فقد أجاز الفصل بين رب ومجرورها بالقسم خاصة ، وأن تقول : رب والله رجل عالم لقيته ، ونحو ذلك ، ولم يوافقه عليه أحد ؛ لأن الجمهور على أنه لا يجوز الفصل بين رب ومجرورها بشيء كسائر حروف الجر ، وقد حصل الاتفاق بعدم مجيء الفصل بين الواو ومجرورها لعدم استقلالها ، فلا يفصل بينها وبين مجرورها شيء أصلا . (74)

المسألة السابعة : هل يجوز وقوع الفعل إذا كان في معنى الماضي مع (إن) الشرطية؟

يرى ابن السراج جواز وقوع الفعل إذا كان في معنى الماضي مع (إن) الشرطية ،خلافا لأستاذه المبرد .

المناقشة والتحليل :

خالف ابن السراج أستاذه المبرد في جواز وقوع الفعل إذا كان في معنى الماضي مع (إن) الشرطية ، فأجازه المبرد ورده ابن السراج ، وعدَ القول به نقضا للأصول ، فجاء عن المبرد أن مما يسأل عنه في هذا الباب قولك: إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم ، فقد صار ما بعد (إن) يقع في معنى الماضي ، فيقال للسائل عن هذا ليس هذا من قبل (إن) ولكن لقوة (كان) ، وأنها أصل الأفعال وعبارتها ، جاز أن تقلب (إن) فتقول : إن كنت اعطيتني فسوف أكافيك ، فلا يكون ذلك إلا ماضيا ، كقول الله عز وجل : ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (75) الدليل على أنه كما قلت ، وأن هذا لقوة (كان)، أنه ليس شيء من الأفعال يقع بعد (إن) غير (كان) إلا ومعناه الاستقبال ،لا تقول : إن جئتني أمس أكرمتك اليوم . (76)

وهذا الذي ذهب إليه المبرد أنكره عليه ابن السراج ، فقال : ((وهذا الذي قاله أبو العباس .رحمه الله .لست أقوله ، ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من الفعل المستقبل ؛لان الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل ، وهذا الذي قال عندي نقض لأصول الكلام)) ،وتأول قول المبرد : إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم ، على : إن تكن كنت ممن زارني أمس أكرمتك اليوم ، وان كنت زرتني أمس زرتك اليوم ، فدلت (كنت) على (تكن) ، وكذلك قوله عز وجل : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) ، أي إن أكن كنت ، أو إن أقل كنت قلته ، أو أقر بهذا الكلام (77) ، وهذا الذي تأوله ابن السراج حكي عن المازني ما يقاربه وقد أشار ابن السراج إلى انه رأى في كتاب أبي العباس بخطه موقعا عند الجواب في هذه المسألة ينظر فيه ، فقال : ((وأحسبه ترك هذا القول)).

المسألة الثامنة : هل يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؟

خالف ابن السراج البصريين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف .

المناقشة والتحليل :

اختلف ابن السراج مع البصريين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، فذهب البصريون إلى جوازه في ضرورة الشعر ؛ لأن الظروف تقع في مواقع لا تكون فيها غيرها (78) فقال سيبويه : ((ومما جاء في الشعر قد فصل بينه ، وبين المجرور قول عمرو بن قميئة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِدْمَا اسْتَعْبَرَتْ لله دَرُّ اليَوْمَ مِنْ لائِمِ

وقال أبو حية النميري:

كَمَا خَطَّ الكِتَابَ بِكَفٍ يَوْمَا يَهُودِي يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس في معنى فعل ، ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل . (79)

وأجاز المبرد الفصل بين المضاف والمضاف إليه .إذا اضطر الشاعر.بالظروف وما أشبهها ، ونظير الظرف في ذلك المصدر ، وما كان مثله من حشو الكلام واستشهد بقول الشاعر:

أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ عَاوَدَ جُرءأةٌ وَقْتَ الهَوَادِي

فقال : (أراد معاود وقت الهوادي جرأة) (80) ،وقد نقل عنه ابن السراج أنه يجيز الفصل بـ(غير) ، كما في قولهم : (أنا طعامك غير آكل)، ويقول : حملته على (لا) إذ كانت (لا) تقع موقع غير (81) .

فيما ذهب ابن السراج إلى عدم إجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذ قال : (لا يجوز أن تقدم على المضاف ولا ما اتصل به ، ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به ، فتفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، إذا قلت : (هذا يوم تضرب زيدا) ، لم يجز أن تقول : (هذا زيدا يوم تضرب) ، ولا (هذا يوم زيدا تضرب) ، وكذلك : (هذا يوم ضربك زيدا) ، لا يجوز أن تقدم (زيدا) على (يوم) ولا على (ضربك) . (82)

وأما إجازة المبرد لقولك : أنا طعامك غير آكل ، وحمله على (لا) ، فقد ردها ابن السراج ، فقال : ((والحق في ذا عندي أن يكون (طعامك) منصوبا بغير (آكل) هذا، ولكن تقدر ناصبا يفسره (هذا) كأنك قلت :أنا لا آكل طعامك ، واستغنيت (بغير آكل)، ومثل هذا في العربية كثير مما يضمر إذا أتى بما يدل عليه .(83)

وقد فصل الصبان في حاشيته الحديث عن جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور و(غير) ، فنقل امتناع تقديمه مطلقا عند ابن السراج ، فقال : ((وان كان المضاف (غير) امتنع التقديم اتفاقا ، وإن (قصد بها النفي) ، بأن يصح حلول حرف النفي ، والمضارع محل (غير) ومخفوضها ، ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل ، هذا مذهب السيرافي والزمخشري ، وابن مالك ، وقال ابن السراج : يمتنع تقدمه مطلقا ، وقيد بعضهم جواز تقدمه يكونه ظرفا أو جارا ومجرورا ،قاله الدماميني) . (84)

فيما أجاز أغلب البصريين التفريق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر ، لاتساعهم في الظروف (85) .

المسألة التاسعة : أي الموصولة المضافة أمبنية هي أم معربة ؟

خالف ابن السراج سيبويه والمازني ويونس واستبعد بناء (أي) المضافة .

المناقشة والتحليل :

اختلف ابن السراج مع سيبويه والمازني ويونس في(أي) الموصولة المضافة،أمبنية هي أم معربة ؟كما في قولهم: اضرب أيهم أفضل ؟ وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ (86) .

فهذه المسألة اختلف فيها النحاة البصريون فيما بينهم،فذهب سيبويه والمازني إلى أن الضمة في (أيهم) ضمة بناء .(87)

فهم بنوها مضافة ، وتركوها مفردة على القياس ؛ فيما ذهب الخليل إلى أن (أيهم) إنما وقع في قولهم : (اضرب أيهم أفضل) على أنه حكاية ، كأنه قال : (اضرب الذي يقال له أيهم أفضل) ، وشبهه بقول الأخطل :

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم (88)

وقد سأل سيبويه الخليل عن قولهم : اضرب أيُهم أفضل ؟ فقال الخليل: (القياس النصب ، كما تقول : اضرب الذي أفضل ؛ لأن (أيَا) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي،كما أن (من) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي) .(89)

فيما زعم يونس أن : (اضرب أيُهم أفضل) ، بمنزلة قولك : (أشهد أنه لعبد الله) و(اضرب) معلقة ، يعني بمعلقة أنها لا تعمل شيئاً ، فقال : ((وأرى قولهم: اضرب أيُهم أفضل ، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر وبمنزلة الفتحة في (الآن) حين قالوا : من الآن إلى غد ، ففعلوا ذلك (بأيهم) حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا ، واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفا .

أما ابن السراج فقد خالف سيبويه والمازني ويونس ،واختار مذهب الخليل، فقال : ((وأنا استبعد بناء (أي) مضافة ، وكانت مفردة أحق بالبناء ، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية ، كأنه إذا قال : (اضرب أيهم أفضل) ، فكأنه قال : اضرب رجلا إذا قيل : (أيهم أفضل) قيل : هو ، والمحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود ، إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون وهذا الذي اختاره مذهب الخليل) . (90)

الخاتمة :

وفي ختام هذا البحث توصل الباحث إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها :

أولا: النتائج :

1- لم يظهر الخلاف بين ابن السراج والبصريين في أصول النحو وأقيسته ،لان أصول البحث النحوي وصناعته متفق عليها بين النحاة ، وأغلب ما ظهر لدينا من مسائل خلافية في البحث هي افتراضات افترضها ابن السراج وبين فيها آرائه وناقش أراء مخالفيه .

2- أغلب مسائل الخلاف التي ذكرها ابن السراج في كتابه الأصول إنما هي مسائل تعد في الخلافات الفرعية الدقيقة ، وبذلك يعتبر كتاب الأصول من الأسفار التي وثقت الخلاف في المسائل الفرعية الدقيقة في النحو العربي .

3- أظهر البحث أن الكثير من المسائل الخلافية بين النحاة كان أساسها الخلاف اللهجي في لغة العرب ، وقد امتد هذا الخلاف إلى إعراب مفردات في نصوص مختلفة تعددت فيها أوجه الرواية والسماع .

4- تفرد ابن السراج بآراء لم يقل بها غيره من السابقين ، فمن هذه الآراء " القول بجواز خروج أداة النصب (لن) إلى غرض الدعاء ، وانفرد بقول أن حروف العلة أربعة بدلاً من ثلاثة .بإدخال (الهمزة) .

5- من أسباب الخلاف بين ابن السراج والبصريين يعود إلى وحدة العلامة الإعرابية للمفردات التي تتقيد بها الجملة العربية ، على الرغم من اختلاف معانيها النحوية .

6- يعتمد ابن السراج الأصول النحوية حجة للرد عن من خالفه ، كالموازنة بين (ما) اسما و(من)حرفاً ، فالاسم يحتاج إلى ضمير يرجع على صلته ، أما الحرف فلا يحتاج إلى ما يوضحه .

7- يعتمد ابن السراج الخفة والثقل في بنية المفردة أساساً يبنى عليه قواعد النظام الصرفي .

8- يحمل ابن السراج بعض التراكيب النحوية التي قد تعارض القياس على مبدأ الاتساع والاستخفاف ، مثل حمل حروف المعاني بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها .

ثانيا : التوصيات :

1- يوصي الباحث الدارسين في هذا المجال بدراسة منهج وأسلوب ابن السراج النحوي والصرفي ، ومناقشة آرائه بصورة أوسع وأشمل .

2- يوصي الباحث بدراسة موقف ابن السراج من المدرسة الكوفة وذكر المسائل النحوية التي وافق وخالف فيها النحاة الكوفيين .

أهم المصادروالمراجع :

- القرآن الكريم.

1 – أثر القراءات في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم ، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ، (ت.د) .

2- أخبار النحويين والبصريين ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368ه) المطبعة الكاثولوكية ، بيروت 1962م.
3- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت745ه) تحقيق : مصطفى أحمد الدماس، ط1، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة ، 1987م.
4- الأشباه والنظائر في النحو ، أبو بكر جلال الدين السيوطي (ت911ه) تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة 1975م.
5- الأصول في النحو ، ابو بكر محمد بن سهل السراج (ت316ه) تحقيق : عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة بيروت ،1988م.
6- أصول النحو، سعيد الافغاني ، ط1، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق 1964م.
7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري (ت577ه) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة (ت.د) .
8- الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646ه) تحقيق : موسي بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد 1982م.
9- البحر المجيط ، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي(ت745ه) مطبعة النصر الحديثة الرياض ، (ت.د) .
10- البغداديات ، المسائل المشكلة ، ابو علي النحوي (ت377ه) تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، وزارة الأوقاف ، دار الشئون الدينية ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1983م.
11- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت802ه) تحقيق : طارق عيد عون الجنابي ، دار الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، بيروت (د.ت)
12- إنباه الرواة في أنباه النحاة ، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت646ه) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1952م.
13- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، أبو عبد الله محمد بن جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761ه) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط5، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1966م.
14- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت616ه) تحقيق : محمد علي البجاوي، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت 1979م.
15- الجمل في النحو ،المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175ه) تحقيق : فخر الدين قباوة، ط5، دار الجيل ، بيروت 1995م.
16- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392ه) تحقيق : محمد علي النجار ، ط4، دار الشئون الثقافية بغداد ، 1990م.
17- الفهرست ، ابو الفرج محمد بن أبي يعقوب المعروف بالنديم الوراق(ت438ه) تحقيق: رضا تجدد، طهران 1971م.
18- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180ه) تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة 1968م .

19- اللامات ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت337هـ) تحقيق : مازن المبارك ، ط2، دار الفكر بيروت 1975م.
20- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) تحقيق : علي سعيد الشنوي ، ط1، كلية الدعوة الإسلامية –طرابلس ، 1403هـ.
21- تاج العروس من جواهر القاموس ، أبو الفيض محب الدين بن محمد بن مرتضى الزبيدي (ت1205هـ) منشورات مكتبة الحياة بيروت (ت.د) .
22- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح شواهد العيني (ت1206هـ) دار إحياء الكتب العربية ، وعيسي البابي الحلبي ن القاهرة (ت.د) .
23- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، تحقيق: د.نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف مصر ، 1969م.
24- ديوان النابغة الذبياني ، زياد بن معاوية ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف مصر، 1977.
25- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القران للفراء، المختار أحمد ديرة، ط1، دار قتيبة، بيروت، ودمشق 1991م.
26- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي(ت231هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة دار المدني، المؤسسة السعودية بمصر(ت.د) .
27- لسان العرب ، ابن منظور محمد بن مكرم الرويفعي الأفريقي (ت711هـ) ، دار صادر ، بيروت ،ط3 ،1414هـ .
28- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت671هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث ، بيروت (ت.د) .
29- معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت395هـ) ،ى دار الجيل بيروت (ت.د) .

الهوامش :

1- القفطي، أبو الحسن 1952. إنباه الرواة في أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الكتب المصرية. ط1. القاهرة. ج3، ص145.
2- ابن النديم ، الوراق 1971، الفهرست ، تح: رضا تجدد. طهران ،ص98.
3- الحلبي ، أبو الطيب ، 1420هـ، مراتب النحويين ن تح: محمد ابراهيم أبو الفضل . المكتبة العصرية . القاهرة ، ص108.
4- المصدر نفسه ،ص125 .
5- ابن السراج ،أبوبكر 1988م الأصول .تح: عبد الحسين الفتلي ، الناشر : مؤسسة الرسالة –بيروت ،ط3، ج1، ص2.
6- المصدر نفسه ، ج1، ص 343.
7- المصدر نفسه ، ج2، 234.
8- ابن منظور ، محمد بن مكرم .1414هـ ،لسان العرب ، دار صادر –بيروت ،ط3، ج9، ص86.
9- الشوكاني ، فتح القدير ، الناشر : دار ابن كثير ، ودار الكلم الطيب ،دمشق ، بيروت ، ج2، ص192.
10- سورة الأنعام ، الآية (141) .
11- الشوكاني ، ج2، ص192 .
12- ابن فارس ، أبو الحسين بنى زكريا (1979م) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، الناشر ندار الفكر ،بيروت ، ص11 .
13- سورة هود ، الآية (118) .
14- الأصفهاني ، أبوالقاسم الحسين (2009م)تح: صفوان عدنان داودي ، دار القلم ، ط4، ص114.
15- الشوكاني ، محمد بن علي ،2006م ، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار ، الناشر : دار الحديث ،ج1، ص5.
16- الطنطاوي ، محمد 2005م، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الناشر : دار المعارف ،ص28-29.
17- المخزومي ، مهدي 1958م، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مطبعة عيسي البابي الحلبي ،ط2، ص37.
18- السيد، عبد الرحمن ، 1968م، مدرسة البصرة النحوية : نشأتها وتطورها ، دار المعارف ، مصر ص146.

19- ينظر الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، ج1، ص16، وينظر الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص26.
20- النابغة ، 1977م زياد بن معاوية ، ديوان النابغة ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ص33.
21- المرزباني، 1924م ،محمد بن عمران ، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، المطبعة السلفية ، القاهرة ص42
22- المصدر نفسه ، ص89، وينظر : ابن جني ، الخصائص ، ج1، 241.
23- البيت من شواهد المغني لابن هشام ، ج1، ص73، وينظر : أبو البركات الأنباري ، في أسرار العربية ، ص142.
24- الزبيدي ، أبو الفيض 1205هـ ، تاج العروس من جواهر القاموس ، منشورات مكتب الحياة ، بيروت ،ج7، ص212.
25- عجز البيت : عدد الرمل والحصا والتراب ، ينظر : ديوان عمرو بن أبي ربيعة ،ص64.
26- ينظر أمالي المرتضي ، ج1، ص345، وينظر : الأغاني ، ج1ن ص47.
27- الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تح : محمد علي حسن ، دار الجيل ، ودار الكتب العلمية ، ج1، ص100.
28- ينظر :طبقات اللغويين والنحويين ، ص20، وينظر ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، الدجني ، ص132.
29- ينظر : طبقات فحول الشعراء ، ج1،ص17.
30- المصدر نفسه لا، ج1/ ص18.
31- ينظر : مدرسة الكوفة ، ص70,
32- السيوطي ،جلال الدين 1907، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تح :محمد احمد جاد ، وعلي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية، ج2، ص494.
33- ينظر ديوان زهير ، ص72، ينظر ، طبقات فحول الشعراء ،ج1، ص89، وينظر الثعالبي ،ص80.
34- البيت لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي ، وعجزه : بما لاقت لبون بني زياد ، ينظر ، أسرار العربية ، ص 103 ، ومغني اللبيب ،ج1 ، ص108 .
35- ينظر ، المزهر ج2،ص498ن وينظر. مدرسة الكوفة ،ص55.
36- مدرسة الكوفة ،ص50.
37- سورة الانعام ، الآية (137) .
38- ينظر .مدرسة البصرة ، ص 231، وينظر تفصيل هذه المسألة في . الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج2،ص427. 436.
39- المصدر نفسه ، ص35.
40- ينظر .كتاب الإنصاف والخلاف النحوي ، "رسالة ماجستير "محمد خير الحلواني ،ص 17.
41- ينظر .المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة للهجرة ، "أطروحة دكتوراه" .زهير محمد سلطان ،ص 13.
42- ينظر .نزهة الألباء، لأبي البركات الأنباري ،ص 143.
43- ينظر .الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ،"أطروحة دكتوراه" حسن منديل ،ص 7.
44- ينظر .طبقات فحول الشعراء ،ج1،ص11.
45- ينظر .المزهر في علوم اللغة ،ج1، ص 396.
46- ينظر. الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم ،"أطروحة دكتوراه" ساطع جار الله ،ص9
47- ينظر. الخلاف النحوي في كتب معاني القرآن للفراء والأخفش والزجاج، فائزة علي العزاوي، ص4.
48- ينظر .الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ، حسن منديل ،ص 9.
49- ينظر. الخلاف النحوي في كتب معاني القرآن ، فائزة علي ،ص 5.
50- ينظر . نشأة النحو ، طنطاوي ، ص38.
51- ينظر .أخبار النحويين البصريين ، ص4، ، وينظر .وفي أصول النحو ، الأفغاني ،ص 219.
52- ينظر .بغية الوعاة ، ترجمة ثعلب ، ج1،ص397 ، وهناك أخبار أخرى في كتاب . في أصول النحو ، ص220 .
53- ابن السراج ، الأصول ج1، ص161.
54- سيبويه ، 1986م أبو عمرو ،الكتاب، تح: محمد عبد السلام هارون ، دار الكتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ،ج2، ص 32.

55- المصدر نفسه ، ج3، ص 11.
56- المبرد ،1386هـ ابو العباس ، المقتضب ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الكتب العلمية ،ط1،ج3، ص200.
57- سورة الأنفال ، الآية (3) .
58- سورة البقرة ، الآية (10) .
59- السيوطي ،1986م جلال الدين ، البغداديات ن تح: محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الكتب العلمية ،ط1، ص272-273.
60- الرضي ، 1975م،محمد بن الحسن، شرح الرضي علي الكافية ، تح: يوسف حسن غمر ، دار الكتب العلمية ،ج3، ص24.
61- ابن السراج ، الأصول ،ج1، ص235-236.
62- المصدر نفسه ،ج1، ص236.
63- سورة النساء ، الآية (90) .
64- الأخفش ،معاني القرآن ،ج1، ص263، وهى قراءة : أبي عمرو ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف ، ينظر . إتحاف فضلاء البشر: للدمياطي ، ص193، وغيث النفع في القراءات السبع ، للصفاقسي ، ص194 .
65- ابن السراج ، الاصول ج1، ص254.
66- ابن هشام، الأنصاري ،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح : محمد محي الدين ، دار الشام للتراث ،ج2، ص537.
67- الأصول، ج1م ص284، وينظر الموجز . ص40-41 وفي الكتابين لم يذكر (حاشا) مع الأفعال ، كما فعل أستاذه المبرد في المقتضب ج4،ص391 ، إذ قال: وما كان حرفا سوى (إلا) فحاشا ، وخلا، وما كان فعلا : فحاشا وخلا، وإن وافقا لفظ الحروف، وعدا ، ولا يكون .
68- الأصول ،ج1، ص289.
69- ينظر . مغني اللبيب. ج1، ص122 وقد ذكر ابن السراج أن البغداديين .يريد الكوفيين .أيضا يجيزون النصب والجر بـ(حاشا) ج1،ص289 ، وينظر . الإنصاف ، ج1نص278 ، وائتلاف النصرة ،ص 177 ، فقد عقدا لها مسالة خلافية بين البصريين والكوفيين
70- ينظر الأصول ،ج1، ص230-231.
71- ينظر .الكتاب ، ج2، ص195.
72- المصدر نفسه ، ح2، ص422.
73- الأصول ، ج1، ص422.
74- ينظر . الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، ص266.
75- سورة المائدة ، الآية (116) .
76- الأصول ، ج2، ص190.
77- المصدر نفسه ، ج2، ص190.
78- الأصول : ج2/ ص198 وأما الكوفيون فأجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحروف الجر ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، فقد عقد أبو البركات الأنباري لها مسألة في إنصافه،ج 2، ص427.
79- ينظر الكتاب ، ج1، ص178.
80- ينظر المقتضب ، ج4، ص377.
81- الأصول ، ج2، ص227.
82- المصدر نفسه ج2، ص226.
83- المصدر نفسه ، ج2، ص226.
84- الصبان ،1997م محمد بن علي، حاشية الصبان علي شرح الأشموني ن تح : محمد عوض محمد، دار الكتب العلمية ، ط1،ج2، ص280.
85- الزجاجي 1975م عبد الرحمن بن اسحاق ، اللامات ،تح: مازن مبارك ،دار الفكر، بيروت ،ط3، ص170.
86- سورة مريم ، الآية (69) .
87- الأصول ، ج2، ص325.
88- البيت من شواهد سيبويه أنظر. ج2، ص399، والأصول ج2، ص324، والإنصاف ج2، ص710، وشرح الرضي على الكافية: ج3، ص62.
89- ينظر . الكتاب ،ج2، ص398.
90- الأصول ، ج2، ص325.